جامعة مولاي إسماعيل
UNIVERSITÉ MOULAY ISMAÏL

كلية العلوم القانونية والإقتصادية والإجتماعية
FACULTÉ DES SCIENCES JURIDIQUES ECONOMIQUES ET SOCIALES

منشورات كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بمكناس

سلسلة أبحاث ودراسات

# القانون الدستوري بين المفهوم والمضمون

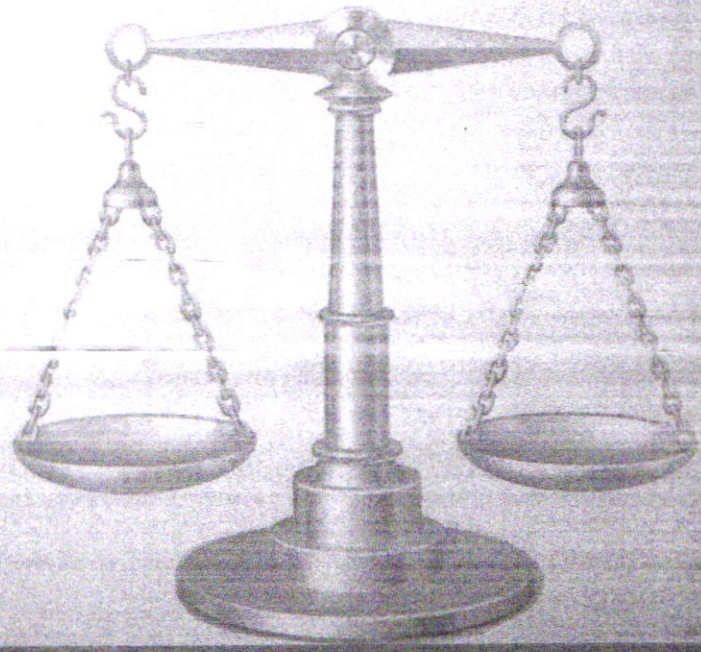

الأستاذ محمد فؤاد العشوري

العدد :4

2018

# الفهرس


**فصل تمهيدي: القانون الدستوري وهاجس الارتقاء بالحقوق والحريات الفردية** ..... 1

أولا- القانون الدستوري: علم القانون السياسي ..... 4

1. مفهوم القانون الدستوري ..... 4

أ. التعريف المادي للدستور ..... 5

2 . علاقة القانون الدستوري بعلم السياسة ..... 8

ثانيا- القانون الدستوري: علم الدولة ..... 10

1. الحكم المطلق: تجسيد الدولة في شخص الحاكم ..... 10

2. القانون الدستوري وفصل الدولة عن الحاكم ..... 12

ثالثا- القانون الدستوري: علم السلطة السياسية ..... 14

1 . مفهوم السلطة السياسية ..... 15

2. القانون الدستوري وتأطير السلطة السياسية ..... 16

**القسم الأول: اسس الممارسة الديمقراطية** ..... 19

**الفصل الأول: الدولة مجال ممارسة السلطة السياسية** ..... 22

مبحث أول: مفهوم الدولة ..... 24

مطلب أول: العناصر المادية للدولة ..... 24

بند أول: الشعب ..... 24

بند ثان: الإقليم ..... 29

فرع أول: وظائف الإقليم ..... 29

فرع ثان: مكونات الإقليم ..... 31

بند ثالث: السلطة السياسية ..... 33

فرع أول: وضع القواعد القانونية ..... 33

فرع ثان: احتكار وسائل الإكراه المادي ..... 34

مطلب ثان: العناصر القانونية للدولة ..... 36

بند أول: الشخصية المعنوية ..... 36

بند ثان: السيادة ..... 39

مبحث ثان: أشكال الدولة ..... 50
مطلب أول: الدولة الموحدة ..... 51
بند أول: عدم التركيز الإداري ..... 51
بند ثان: اللامركزية الإدارية ..... 52
مطلب ثان: الدولة الفدرالية ..... 55
بند أول : مفهوم الدولة الفدرالية ..... 55
فرع أول: النشأة عن طريق الانضمام ..... 57
فرع ثان: النشأة عن طريق الإنفصال ..... 57
بند ثان: تنظيم الدولة الفدرالية ..... 58
فرع أول: مبدأ الطبقية ..... 58
فرع ثان: مبدأ الاستقلال الذاتي ..... 61
فرع ثالث: مبدأ المشاركة ..... 63
بند ثالث : توزيع الاختصاص داخل الدولة الفدرالية ..... 68
فرع أول: تحديد اختصاصات دول الاتحاد على سبيل الحصر ..... 69
فرع ثان: تحديد اختصاصات السلطة الفدرالية على سبيل الحصر ..... 69
فرع ثالث: مجالات الاختصاص المشتركة ..... 70
**الفصل الثاني:الدستور وتقعيد السلطة السياسية** ..... 72
مبحث أول: أشكال الدساتير ..... 72
مطلب أول: الدستور العرفي ..... 72
بند أول: مفهوم الدستور العرفي ..... 73
بند ثان: العرف الدستوري ..... 75
فرع أول : مفهوم العرف الدستوري ..... 76
فرع ثان: أشكال الأعراف الدستورية ..... 77
فرع ثالث: مواقف الفقهاء بشأن العرف المعدل ..... 80
بند ثالث: الممارسة السياسية ..... 82
مطلب ثان: الدستور المكتوب ..... 84
بند أول: الوثيقة الدستورية ..... 84
بند ثان: القوانين التنظيمية ..... 88

بند ثالث: الأنظمة الداخلية للبرلمان ..... 90
مبحث ثان: إعداد الدساتير ..... 91
مطلب أول: السلطة التأسيسية ..... 92
بند أول : السلطة التأسيسية الأصلية ..... 92
بند ثان : السلطة التأسيسية الفرعية ..... 96
مطلب ثان: طرق وضع الدساتير ..... 98
بند أول: الطريقة غير الديمقراطية في وضع الدساتير ..... 99
فرع أول: الميثاق الممنوح ..... 99
بند ثان:الأسلوب الديمقراطي في وضع الدساتير ..... 101
فرع أول: المجلس التأسيسي ..... 102
فرع ثان :الاستفتاء الدستوري ..... 103
مبحث ثالث: تعديل ومراجعة الدساتير ..... 105
مطلب أول: تعديل ومراجعه الدستور ..... 105
بند أول: تعديل الدستور المرن ..... 106
بند ثان:تعديل الدستور الصلب ..... 108
مطلب ثان: مسطرة مراجعة الدستور ..... 111
بند أول: مبادرة المراجعة ..... 112
فرع أول : المبادرة من قبل السلطة التنفيذية ..... 112
فرع ثان: مبادرة السلطة التشريعية ..... 113
فرع ثالث: مبادرة المراجعة الشعبية ..... 113
فرع رابع: مبادرة مشتركة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية ..... 114
بند ثان: إقرار المراجعة ..... 114
فرع أول: إقرار المراجعة من قبل السلطة التشريعية ..... 115
فرع ثان: إقرار المراجعة عن طريق الاستفتاء ..... 116
فرو ع أول: طبيعة حدود المراجعة ..... 117
فرع ثان: مدى شرعية القواعد "فوق - دستورية" ..... 120
**الفصل الثالث: الرقابة على دستورية القوانين وضمان الحقوق و الحريات** ..... 124
مبحث أول: مدى شرعية الرقابة على دستورية القوانين ..... 128

مطلب أول: تعارض الرقابة وسيادة الأمة ..... 129
مطلب ثان: التأويل ومساهمة القاضي في التشريع ..... 131
مبحث ثان:تنظيم الرقابة على دستورية القوانين ..... 134
بند أول:الرقابة من طرف جهاز سياسي ..... 135
بند ثان :الرقابة من طرف جهاز قضائي ..... 136
فرع أول:الرقابة الدستورية من طرف محكمة عادية ..... 138
فرع ثان:الرقابة الدستورية من طرف محكمة خاصة ..... 138
مطلب ثان: مسطرة الرقابة على دستورية القوانين ..... 138
بند أول: توقيت الرقابة على دستورية القوانين ..... 139
فرع أول: الرقابة القبلية ..... 139
فرع ثان: الرقابة البعدية ..... 140
بند ثان: موضوع الرقابة على دستورية القوانين ..... 141
فرع أول: الرقابة عن طريق الدعوى ..... 141
فرع ثان: الرقابة عن طريق الدفع ..... 142
مبحث ثالث: بعض نماذج الرقابة الدستورية ..... 143
مطلب أول :النموذج الأمريكي ..... 144
بند أول: نشأة الرقابة الدستورية في أمريكا ..... 144
فرع أول: دور القاضي الأمريكي في تطوير الوظيفة الرقابية للمحكمة العليا ..... 144
فرع ثان: خصائص المحكمة العليا ..... 147
بند ثان: أنواع الرقابة الدستورية في أمريكا ..... 149
فرع أول : أسلوب الدفع ..... 150
فرع ثان: أسلوب الأمر القضائي ..... 150
فرع ثالث: أسلوب الحكم التقريري ..... 151
مطلب ثان: الرقابة على دستورية القوانين بالمغرب ..... 151
بند أول: تكوين المحكمة الدستورية ..... 152
بند ثان: اختصاصات المحكمة الدستورية ..... 155
فرع أول : البت في الطعون الانتخابية ..... 156
فرع ثان: البث في تنازع الاختصاص ..... 156

فرع ثالث: الاختصاصات الاستشارية ..... 157
فرع رابع: الرقابة القبلية ..... 158
فرع خامس: الرقابة البعدية ..... 160
**القسم الثاني: المشاركة السياسية وتجسيد الفكر الديمقراطي** ..... 164
**الفصل الأول: مفهوم الديمقراطية بين المعاني و الأبعاد** ..... 166
مبحث أول: أنواع الديمقراطية ..... 168
مطلب أول: الديمقراطية المباشرة ..... 168
مطلب ثان:الديمقراطية التمثيلية ..... 171
مطلب ثالث: الديمقراطية الشبه المباشرة ..... 175
بند أول: المبادرة الشعبية ..... 177
بند ثان: الاعتراض الشعبي:le veto populaire ..... 178
بند ثالث: الاستفتاء ..... 178
فرع أول: الاستفتاء التأسيسي ..... 179
فرع ثان: الإستفتاء التشريعي ..... 180
مبحث ثان:أبعاد الديمقراطية ..... 181
مطلب أول: البعد السياسي للديمقراطية ..... 181
مطلب ثان: البعد الاجتماعي للديمقراطية ..... 183
مطلب ثالث: البعد الحضاري للديمقراطية ..... 185
**الفصل الثاني: آليات الممارسة الديمقراطية** ..... 188
مبحث أول -الآليات القانونية: الحق في الاقتراع ..... 188
مطلب أول:خصائص الحق في الاقتراع ..... 189
بند أول : الاقتراع العام والشامل ..... 189
فرع أول : الاقتراع المقيد ..... 190
فرع ثان: الإقتراع الشامل ..... 192
بند ثان: المساواة في الاقتراع ..... 196
فرع أول: المساواة بين المواطنين في التصويت ..... 196
بند ثان: التقطيع الانتخابي ..... 197
فرع أول:مساواة المواطنين في التمثيل السياسي ..... 198

فرع ثان: مساواة القوى السياسية أمام التنافس السياسي ..... 199
بند ثالث: طبيعة الحق في الاقتراع ..... 201
فرع ثان: الاقتراع السري ..... 202
فرع ثالث : التصويتين الاختياري والإجباري ..... 203
فرع رابع : التصويت الشخصي ..... 203
بند أول: الأشكال الرئيسية للاقتراع ..... 204
فرع أول: التمييز بحسب عدد المترشحين المتنافسين ..... 204
بند ثان:آثار أنماط الاقتراع على المشهدين السياسي والحزبي ..... 214
فرع أول: آثار الاقتراع الأغلبي ..... 215
فرع ثان: آثار الاقتراع التمثيلي النسبي ..... 217
مبحث ثان: الأحزاب السياسية ..... 219
بند أول : الحزب السياسي عند الفقهاء ..... 220
فرع أول :تنظيم الحزب السياسي ..... 222
فرع ثان:البحث عن الدعم الشعبي ..... 223
فرع ثالث :الاستيلاء على السلطة السياسية ..... 223
بند ثان:الحزب السياسي في الدساتير ..... 225
مطلب ثان: تصنيفات الأحزاب السياسية ..... 231
بند أول : أحزاب الأطر ..... 232
فرع أول: عدم الاكتراث بتوسيع القاعدة ..... 232
فرع ثان: تنظيم مرن ..... 233
فرع ثالث: هيمنة القمة على القواعد ..... 234
بند ثان :الأحزاب الجماهيرية ..... 235
فرع أول: الانتماءات المكثفة ..... 235
فرع ثان :التنظيم المحكم ..... 236
بند ثالث : الأحزاب التي تلتقط كل شيء ..... 239
مطلب ثالث: وظائف الأحزاب السياسية ..... 241
بند أول:وظيفة إعداد البرامج ..... 241
بند ثان: وظيفة انتقاء المرشحين للمناصب السياسية ..... 243

بند ثالث: وظيفة الدمج الاجتماعي ..... 245
**الفصل الثالث: مبدأ فصل السلط وضمان الحقوق والحريات** ..... 248
مبحث أول :مفهوم فصل السلط ..... 248
مطلب أول: تأصيل مبدأ فصل السلط ..... 248
مطلب ثان : مضمون مبدأ فصل السلط ..... 250
مبحث ثان: تطبيقات مبدأ فصل السلط ..... 254
مطلب أول: أشكال الأنظمة السياسية ..... 255
بند أول :النظام الرئاسي ..... 255
فرع أول: استقلال السلطتين التشريعية والتنفيذية ..... 256
بند ثان:النظام البرلماني ..... 258
فرع أول : ثنائية السلطة التنفيذية ..... 258
فرع ثان:مسؤولية الحكومة أمام البرلمان ..... 259
بند ثالث :النظام الشبه الرئاسي ..... 263
فرع أول : الخصائص المشتركة مع النظام الرئاسي ..... 263
فرع ثان:الخصائص المشتركة مع النظام البرلماني ..... 263
بند رابع : نظام الجمعية ..... 264
فرع أول:خصائص نظام الجمعية ..... 264
فرع ثان :نظام الجمعية في النظام السويسري ..... 265
مطلب ثان: مبدأ فصل السلط في النظام السياسي المغربي ..... 266
بند أول: خصوصية مبدأ فصل السلط في النظام السياسي المغربي ..... 267
فرع أول :المعنى الأفقي لمبدأ فصل السلط ..... 267
فرع ثان: المعنى العمودي لمبدأ فصل السلط ..... 269
بند ثان:مبدأ فصل السلط في دستور 2011 ..... 271
فرع أول: ترسيخ مبدأ الفصل على مستوى السلط الثلاثة ..... 271
فرع ثان: تركيز السلط على مستوى المؤسسة الملكية ..... 272
لائحة المراجع ..... 279
الفهرس ..... 289

## محمد فؤاد العشوري

خريج جامعة العلوم الاجتماعية، تولوز1، سنة 1998،
تخصص علم السياسة، بأطروحة تحت عنوان:

***« La Notion de Démocratie au Maroc: Essai d'Analyse des Discours du Trône: 1962-1995 ».***

- أستاذ بكلية الحقوق بمكناس؛
- باحث في" الديني والسياسي في النظام السياسي المغربي"؛
- منسق "ماستر الدراسات السياسية والدينية"؛
- منسق "مجموعة الدراسات والأبحاث الدستورية والسياسية والدينية".


يعتبر القانون الدستوري، بامتياز، سيد فروع القانون سواء تلك التي تدخل في مجال فروع القانون العام أو الأخرى التي تدخل في مجال القانون الخاص. إن مكانته هذه يستقيها من الوثيقة الدستورية التي، نظرا لسموها، يجب على كل القواعد الأخرى أن تحترمها وتنسجم معها حماية للحقوق والحريات الفردية التي لا يمكن للسلطة السياسية أن تنال منها.

إن التركيز على الحرية والسلطة السياسية اللذان يعتبران محور الإشكالية التي يعمل القانون الدستوري على حلها، من خلال التوفيق بينهما وتأطيرهما في ذات الوقت، بشكل يضمن أولا وأخيرا حماية حقوق وحريات الفرد باعتباره مصدر السلطة السياسية وهدفها في آن واحد، لم يكن ليتحقق لولا انفتاحه على علم السياسة، التي جعلته يتحرر من الوثيقة الدستورية ويواكب أماني وتطلعات الأفراد ليبلورها الحكام في شكل قواعد دستورية جاعلا من نفسه مصدرا لها، ومقيدا من خلالها لسلطة الحكام. الأمر الذي أصبح يضفي الشرعية على السلطة السياسية التي بات يمارسها هؤلاء بتفويض من الشعب.

من هذا المنطلق، يبين هذا الكتاب عبر مختلف أبوابه كيف أسس القانون الدستوري للفكرة الديمقراطية من جهة، وكيف جسدها على أرض الواقع من جهة ثانية، وذلك من خلال دراسة عدد من المفاهيم والمبادئ والآليات في أبعادها القانونية أحيانا والسياسية أحيانا أخرى، في علاقتها بالفرد باعتباره المالك الفعلي للسيادة، والتي بموجبها يجب أن يحظى بالامتياز اتجاه السلطة السياسية. كل هذا في استحضار تام لحالة المغرب و للخصوصية المغربية كلما سمحة الإمكانية بذلك.


Sijelmassa
طبع مطبعة سجلماسة
الزيتون - مكناس
05.35.45.58.70